



م.ح. الدكتور / رشدي وادي وكيل وزارة الاقتصاد الوطني المحترم،

التاريخ: 2021/02/07

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: قرار الغاء الوكالات التجارية

كما تعلمون أن وزارة الاقتصاد الوطني قامت باتخاذ قرار منفرد بإلغاء الوكالات التجارية في عام 2016 بحجه ان الغاء الوكالات يهدف الى ما يلي: -

1. منع احتكار السلع الأساسية.
 2. تخفيض الأسعار بنسبة 20-30%.
 3. المساعدة في زيادة النمو الاقتصادي.
- ان الوكالات التجارية التي حصلنا عليها منذ أكثر من 20 عاما استثمرنا خلالها أموال كبيرة لترويج منتجاتها وتسويقها حتى وصلنا بها الى المستوى العالي الذي نريده لها، لكن بعد صدور قرار الغاء الوكالات قام العديد من التجار بالصعود على اكتافنا ببيع نفس السلع بدون عناء او جهد ويجني ما قدمناه نحن خلال السنوات الماضية، وهنا نود ان نوضح سلبيات قرار الغاء الوكالات كما يلي:

1. بالنسبة للاحتكار أين هو الاحتكار في ظل أسواق راكدة؟ إن كل تاجر يتمني أن يبيع ما عنده من سلع وهي متوفرة تحت علامات تجارية مختلفة وبأسعار رخيصة ومتوسطة وغالية. والمستهلك هو الذي يحدد الجودة التي يريد لها والسعر الذي يناسبه ولا يوجد أي احتكار لأي سلعة في سوق مفتوح وفي ظل ركود اقتصادي بسبب الحصار.
2. يقولون ان قرار الغاء الوكالات سيخفض الأسعار من 20-30% وهذا يعني ان المستورد يكسب من 30-40% وهذا غير صحيح بالمرّة وإرباح المستوردين بالكاد تصل من 5-10%.
3. يقولون ان هذا القرار سيساعد في زيادة النمو الاقتصادي في القطاع ولكن لا نعرف كيف سيتم ذلك، الجميع يعلم أن الوكيل الوحيد للسلع ستكون تكلفته اقل مما لو كان هناك أكثر من تاجر يستوردون نفس الكمية، بل على العكس عندما يكون أكثر من مستورد ستنم المنافسة والبيع بخسارة لأن كل واحد يريد أن يبيع بضاعته، وهذا ليس من صالح الاقتصاد الوطني.
4. إن السوق العالمي مفتوح للجميع والسلعة الواحدة متوفرة بعلامات تجارية مختلفة موجودة في بلدان كثيرة وبأسعار مختلفة، فلماذا لا تكون المنافسة بأن يستورد كل واحد سلعته وبعلاّمته التجارية الخاصة ويحاول ادخال سلع بجودة عالية وبسعر منافس وبالتالي يكون البقاء للأفضل وهذا سيخدم المستهلك لأنه سيكون امامه خيارات أفضل ومتعددة.

م.ح. رشدي وادي
المر
2021-02-10

